

الصلح عنه ومن المهم معرفة صفة أي كيفية كتابة الحديث وقد استقرنا فيهم
 على جواز كتابة الحديث بعد أن كرهه بعضهم كابن عمرو وابن مسعود وابن سعيد الحديث
 وغيرهم ومجتهدهم قوله صلى الله عليه وسلم لا تكسروا عني شيئاً إلا القرآن ومن كتب عني
 شيئاً غير القرآن فليحرقه من أجله مسلم وأجيب عند ذلك بالسنن بقوله صلى الله عليه وسلم
 أكتبوا لي ما شاءوا وأذروني عن كتابي الحديث وثانياً يجعل النهي على كتابة الحديث
 مع القرآن بحيث لا يمتاز أحدهما عن الآخر وثالثاً بان النهي في حق من كان كامل
 الصبغ ويكون الكتابة في حقه نفصي إلى الساهل في الحفظ وهو أي طريق الكتابة
 أن يكتبه منبهاً ويكره الخطأ القديم لأنه بعد الكبر ربما لا يتمكن من إدراكه فيندم
 إلا من يريد الأسفار ولا يجد إلا ورقاً لفقير مفلس وأصحها بالأعتناء بأهلها للسيا
 والسديرات ويشكل فهم التختية أي يعرف المتكلم أي المعلق أن احتياج وضوحه إلى
 أنه عراب أو ينفقه أن احتياج إلى النقطه وأولع الخلو فيجمع بينهما عند الحاجة إليهما
 وينبغي أن يحافظ على كتابة الصلوة والتسليم على رسول صلى الله عليه وسلم كما ذكرنا
 لا يسام من تكراره ومن أعظم حرم خطا عظيماً ويكره الاقتصار على الصلوة والتسليم
 لقوله يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً وقال حنيفة الكنا في كتب الكتب
 عند ذكر النبي صلى الله عليه وسلم الصلوة دون السلام فرأيت النبي صلى الله عليه وسلم
 في المنام فقال مالك لا تتم الصلوة على ويكره الرمزي إليهما بغير صلوات بل يكتبهما معاً
 ويقال أول من رمزها بصلوات قطعت يدك في التقريب وشرحه ويكتب السقط

على منته

في الحاشية اليمنى ما دام في السطر تبقية وإذ بقي اليسرى مقال العرقي الساقط اما ان يكون
 من وسط السطر او من اخره فعلى الاول يخرج الى جهة اليمين لا احتمال ان يطرأ في بقيته
 السطر سقط آخره فخرج للدول الى اليسار ثم ظهر في السطر سقط آخره فان خرج له الى
 اليسار ايضا اشبه وان خرج للتالي الى اليمين تقابل طرقا الترخيمين ربما التقيا لغرب
 السقطين فيغفر ان ذلك ضرب على ما بينهما وان كان من آخر السطر لا يخرج الى الشما
 لغرب الترخيم من اللحق شراً ولا ان يكتب الساقط صاعداً لغرب من أي جهة
 كان لا احتمال حدوث سقط آخر فيكتب الى اسفل انتهى ولعل رأيتهم ان يجعلوا طرفي
 الا سطر متساويين في التوسيع واما على المعتاد في زماننا ان الحاشية اليسرى من الصفحة
 الاربعة اوسع على عكس الصفحة الثانية فالحكم على الفضيل ويتجوز التمييز وعدم الالتبا
 وصفة عرضة وهو مما يكثر باصل الترخيم او بالعرض المقابل به مع الترخيم السمع اوع
 ثقة غيره او مع نفسه شيئاً فشيئاً بان يطرأ لغرب يسطر من الاصل ثم يطرأ ليعقبه
 من تسنعه وقال ابو الفضل الجارودي احد قن المعارضة معارضته مع نفسك
 وقال عياض مقابلته النسخة يا صل السماع متعينة لا بد منها وصفة سماعه وقوله
 بان لا يتشأن على متعلق بالسماع أي معرفة صفة السماع المكلف بالكيفية الخاصة ولا اقرب
 معنى ان يكون متعلقاً بمعروف محذوف أي معرفة صفة سماعه ومراعاة ان لا يتشأن على
 مما يحل به من نسخ او حديث او نفاخ واما اذا لم يحل النسخ فلا بأس كقصة الحدائق
 اذ حضر في حديثه مجلس اسمعيل الصغار فجلس ينيح جزءاً كان مودوا اسمعيل على فقال